



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الملك سعود
كلية إدارة الأعمال

عنوان البحث

محددات النمو الاقتصادي

في

المملكة العربية السعودية

اسم الطالب

طلال حمد السبحان

الرقم الجامعي : 427106583

إشراف الدكتور

خالد الخثلان

1432/1431هـ

المقدمة :

إن للنمو الاقتصادي على أي مجتمع أثار ايجابية اذ ارتقاعه يساهم بشكل عام في رفع مستوى الرفاه الاجتماعي والاقتصادي مما دفع الدول جميعا جعل هدفها الرئيسي والمحوري هو الرقي بالنمو الاقتصادي الى مستويات عالية .

وعلى مر السنين وتفاوت الازمنة تعددت النظريات المفسرة لظاهرة النمو الاقتصادي مما يبين مدى اهمية بحيث اختلفت هذه النظريات في تحديد اهم المحددات المؤثرة بالنمو الاقتصادي الا ان الدراسات الحديثة تنطقت الى بعض المحددات دون غيرها باعتبار ان لها دور محوري ورئيسي في تفسير النمو الاقتصادي حيث رجحت الصادرات والانفاق الحكومي والتطورات المالية والتقدم التقني بأن تنال على الجزء الاكبر في التفسير .

في ظروف التطور الاقتصادي والتقدم العالمي لم يعد هناك خيار للمواكبة سوى زيادة الكفاءة الاقتصادية في مجالات الانتاج والاستثمار ومن هنا تبرز اهمية تحسين جودة السلع والخدمات التي ينتجها القطاع الخاص والعام في زيادة الصادرات وتحسين قدرتها على المنافسة في الاسواق الخارجية.

وامتاز الانفاق الحكومي بتأثيره المباشر على المتغيرات الاقتصادية مما جعلته من العوامل المؤثر على معدل النمو الاقتصادي بحيث وجه الإنفاق بما يكفل استمرارية رفع معدلات النمو .

جمع المدخرات وتخفيض تكلفة المعاملات وغيرها من المهام التي يقوم بها القطاع المالي لانعاش الدورة الاقتصادية اثر ايجابي على رفع معدلات النمو الاقتصادي .

تزايد دور التقدم التقني في جذب رؤوس الاموال وزيادة فرص العمل جعل الاقتصاديون يعيرون له اهمية خاصة في عملية رفع معدلات النمو الاقتصادي .

يعد الاستثمار المحرك الرئيسي لعملية النمو اذ يؤثر في النمو من جانبين في كونه جزءاً اساسيا من الطلب الكلي اذ انه يساهم مباشرة في تحفيز الانتاج المحلي والثاني وظيفته في تراكم الاصول المنتجة المطلوبة للحفاظ على الطاقة الانتاجية للاقتصاد وتنميتها وزيادة قدرته التنافسية .

وفي العقود الماضية استطاعت المملكة العربية السعودية تحقيق نمواً اقتصاديا بالرغم من أن المملكة العربية السعودية واجهت عقبات ومعوقات تنموية واجتماعيه كبيره حدثت من قدرتها على تحقيق التنمية المستدامة ورفع مستوى الرفاه الاقتصادي .

فخلال السبعينيات مر الاقتصاد السعودي بمراحل اقتصاديه متباينة مكنت الاقتصاد السعودي خلال هذه الفترة رفع معدلات النمو وعقبت هذه المرحلة ركود اقتصادي في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي لعدة أسباب يأتي في مقدمتها وأهمها التذبذبات في أسعار البترول.

مشكلة الدراسة :

الاقتصاد السعودي من اكبر الاقتصاديات النفطية في منطقة الشرق الأوسط بحيث يمثل الناتج المحلي السعودي أكثر من 25% من إجمالي الناتج المحلي للدول العربية مجتمعه مما أدى إلى أن تتركز مشكلة الدراسة في تحديد وتحليل أهم المتغيرات المؤثرة في نمو الاقتصاد السعودي .

بحيث أن الدراسة ستسعى لتحديد مدى أهمية الصادرات و الإنفاق الحكومي والابتكارات المالية والاستثمار الخاص كمحددات للنمو الاقتصادي السعودي .

أهمية الدراسة :

نظراً لاختلاف مستويات المعيشة بين الدول المختلفة اهتم الاقتصاديون بالنمو الاقتصادي وإيجاد تفسيرات مقنعة لهذا الاختلاف منذ زمن بعيد وتكمن أهمية هذه الدراسة في تحديد أهم المتغيرات المحددة للنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية وبالذات في ظل توجه سياسات المملكة العربية السعودية لتنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على الصادرات النفطية .

ومن الملاحظ أن النمو الاقتصادي من الموضوعات الحيوية المتجددة الذي تحتاج وبشكل دائم إلى البحث التطبيقي والذي قد تتفاوت وتختلف نتائجه من بلد إلى آخر .

أهداف الدراسة :

يتضمن كل اقتصاد مجموعه من المحددات التي تؤثر على نموه الاقتصادي ومدى تأثير كل محدد على النمو الاقتصادي لذا كانت اهداف هذه الدراسة التعرف على اهم المتغيرات المؤثرة على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية ودراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية ومحدداته في كل من الاجل الطويل والقصير وذلك باستخدام الاساليب القياسية لتحديد اهمية هذه المحددات على النمو الاقتصادي السعودي.

الدراسات

السابقة:

1- دراسة العضاضي (2006م)

يهدف الباحث دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي في المملكة واهم محدداته في الاجلين الطويل والقصير للفترة (1970-2003) باستخدام نموذج يكون المتغير التابع فيه الناتج المحلي الاجمالي بينما تتمثل المتغيرات المفسره في الانفاق الحكومي والصادرات والاستثمار الخاص والابتكارات الماليه والتقدم التقني .

حيث أجرى الباحث اختبار فولر الموسع واختبار فيلبس بيرون لمعرفة مدى سكون السلاسل الزمنية في شكل لوغاريتم حيث تبين ان في المستوى الاصيلي المتغيرات غير ساكنه بينما انها ساكنها عند اخذ الفروق الاولى للوغاريتم في فروقها الاولى وفي اختبار ديكي فولر الموسع بناء على معيار schwarts تم تحديد الفجوه الزمنية المناسبة وفي اختبار فيلبس بيرون بناء على معيار new-west . وبتطبيق اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن اوضحت نتائجها ان المتغيرات المستقلة ذات معنويه احصائيه وبالنسبه لتفسير النمو الاقتصادي استحوذت الصادرات على النسبه الاكبر يتبعها الانفاق الحكومي ومن ثم الاستثمار الخاص ومن ثم التقدم التقني بينما كان للتطور المالي تأثيرا سلبي على النمو الاقتصادي حيث هناك نسبه كبيره من الائتمان الممنوح من البنوك التجاريه تم توجيهها لاغراض غير انتاجيه متمثلة بالاستهلاك والاستيراد وهو ما اعزاه الباحث للتأثير السلبي للتطور المالي على النمو الاقتصادي . وبحذف متغير التقدم التقني طبق الدارس اختبار التكامل المشترك لجوهانسن حيث اظهرت نتائج هذا الاختبار الى المعنويه الاحصائية العاليه لمعاملات المتغيرات المستقلة . وكانت موافقه للنظريه الاقتصاديه نتائج جميع المتغيرات المستقلة حيث ان الصادرات نالت على التأثير الاكبر على النمو الاقتصادي يأتي بعدها الانفاق الحكومي ومن ثم التطور المالي ومن ثم الاستثمار الخاص مما بين التأثير الضعيف لمتغير التقدم التقني .

2- دراسة الخطيب (2009م)

استعان الباحث بالبيانات السنويه للفترة الزمنية من (1970-2006م) ويهدف الباحث من خلال هذه الدراسه التعرف على العوامل المحدده للنمو الاقتصادي للقطاع غير النفطي وقد استعان الباحث بدالة الانتاج الكلاسيكية كإطار نظري للنموذج القياسي حيث افترض بأن الناتج المحلي الاجمالي يرتبط بكل من راس المال والعمل و اضاف الى هذين المتغيرين الرئيسيين متغيرات تفسيريه اخرى كالإنفاق الحكومي والقروض الحكوميه الممنوحه للقطاع الخاص وكتلة النقود حيث اعتمد النموذج عموما على متغيرات تأخذ شكل نسب مؤويه أو معدلات نمو واختبار جذر الوحدة على المتغيرات لتأكد من كونها متغيرات ساكنه الامر الذي سمح باستخدام طريقة المربعات الصغرى العاديه لتقدير معاملات النماذج القياسيه .

واظهرت نتائج هذه الدراسه انه كان هناك متغيرات مهمه لها تأثير ايجابي وطردي في نمو القطاع غير النفطي ومنها لإنفاق الحكومي والقروض الحكوميه بالاضافه الى كتلة النقود مع اهمية الاستثمارات في القطاع الخاص والقطاع الحكومي كمحددات لنمو الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي . وعلى الرغم من الدور المحوري الذي يلعبه العمل في النمو الاقتصادي الا ان الدراسه بينت عدم معنويته وذلك بسبب عدم الدقه في بيانات هذا المتغير سواء ادرج بصوره كلييه او قسم الى مكوناته الاساسيه في القطاعين العام والخاص او الى العمالة الوطنية و الوافده وقد مكنت صياغة دالة الانتاج بقصرها على النشاطات غير النفطيه الى بروز كل من القطاع العام والخاص كمحددات معنويه للنمو الاقتصادي للقطاع غير النفطي كما ان نماذج النمو الكلاسيكيه المعتمده على تفسير الانتاج بكل من راس المال والعمل اظهرت الدراسه انه يجب تطبيقها بحذر على الاقتصادات النفطيه المعتمده في ناتجها المحلي الاجمالي على الاستخراج اكثر من الانتاج مما يؤدي الى تشويه العلاقة بين الانتاج ومدخلاته وبين النمو ومحدداته . وطبق الباحث اختبارات ديكي فولر الموسع واختبار فيلبس بيرون.

3- دراسة العسيري وال الشيخ (2004م)

باستخدام طريقة المربعات الصغرى للفترة (1964-2001)، تناولت الدراسة محددات النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية وأشارت نتائج هذه الدراسة بأن جميع المتغيرات المستقلة (الانفاق العسكري والتطور المالي والصادرات والانفاق الحكومي والعمل والاستثمار) جميعها ذات أهمية على محددات النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية ما عدا الاستثمار الذي لم يكون له تأثير ذو أهمية ولقد حازت الصادرات النفطية على التأثير الأقوى في تفسير النمو الاقتصادي. كما ان هذه الدراسة خرجت ببعض التوصيات هامة حيث اوصت الدراسة الى ضرورة الاهتمام بتنوع مصادر الدخل الوطني وايضاً نادت بإجراء مراجعه شامله السياسات الاقتصادية الكبرى شاملة التعاقد مع العماله الاجنبيه.

4-دراسة مقدسي وفتح والامام (2004م)

استخدمت الدراسة نموذج الانحدار المتعدد المستند على النمو السنوي للنتائج المحلي الاجمالي باعتباره متغيراً تابع وعدد من المتغيرات المستقلة لدراسة محددات النمو الاقتصادي في الدول النامية والدول العربية للفترة (1960-1977) و اظهرت الدراسة على ان معدل النمو طويل الاجل يتأثر ايجابياً بمعدل الاستثمار والتعليم في عام 1960م ومؤشر الانفتاح الاقتصادي . بينما كان لتضخم ودخل الفرد في عام 1960م ونصيب الصادرات الاوليه في الناتج القومي الاجمالي اثر سلبي على معدل النمو في الاجل الطويل وهذه النتائج التي اظهرتها الدراسة اتت متوافقه مع ما وصلت اليه النظريات المتعلقة بالعوامل ذات التأثير على معدل النمو طويل الاجل وأشارت الدراسة الى ان كل العوامل المفسره ذات معنويه احصائيه الا ان اتجاهات تأثير بعضها تختلف عن التي تم رصدها للعينه . ومعامل معدل الاستثمار سالب واحصائيا معنوي مما يوضح وجود فائض في الاستثمار في الدول العربية.وبما يتعلق بمتوسط دخل الفرد لا يوجد تقارب بين الدول المتقدمه والدول العربية . وفي عام 1960 كان هنالك فائض بالتعليم في مرحلة الثانوي والمرحله الابتدائيه . والموارد الطبيعيه التي تم قياسها بنصيب الصادرات الاوليه في الناتج القومي كان لها تأثير سلبي كبير نسبياً واحصائيا معنوي على معدل النمو طويل الاجل في الدول العربية.

-دراسة العمر (1997م)

تركز اهتمام الباحث على معرفة اهمية كل من الانفاق الحكومي وعرض النقود على اقتصاد المملكة العربية السعودية باختبار فرضيتين اساسيتين:

الاولى تمثلت بمدى استجابة النشاط الاقتصادي للتحرك في حجم الانفاق العام والدور الذي يؤديه.والثانيه تأثير الانفاق الحكومي على عرض النقد .

وتبرز اهمية هذه الدراسة من خلال ايضاحها لدور الذي تقوم به كل من السياسيه النقديه والماليه على حركة النشاط الاقتصادي متمثله بالنتائج المحلي الاجمالي وقام الباحث بجمع المتغيرات منذ فترة (1963-1989) وجعلها بنموذج واحد وتم تطبيق اختبار جرانجر للعلاقه السببيه.واظهرت الدراسة الدور الايجابي الذي قام به كل من الانفاق الحكومي وعرض النقد الضيق على الناتج غير النفطي الا ان عرض النقد اقل اثر من الانفاق الحكومي وذو مدى اقصر وهذه الاستنتاجيه بينت ان الاداة الاقوى لتنشيط حركة الاقتصاد في المملكة تمثلت بالانفاق العام وايضا اظهرت هذه الدراسة مدى تأثير الانفاق العام على عرض النقد مما وافق النظرية القائله بتأثر عرض النقد بالانفاق الحكومي .

5-دراسة ال مسلط (2005 م)

قام الباحث بدراسة اثر الاستثمار الخاص على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة ما بين (1970-2001 م) معتمداً في هذه الدراسة على دالة الانتاج النيوكلاسيكية وظهرت هذه الدراسة عدد من النتائج. اذ ان متغيرات النموذج تحتوي على جذر الوحدة بمعنى انها غير ساكنة وبإخذ الفروق الاولى للمتغيرات تصبح السلاسل الزمنية ساكنة أي ان المتغيرات متكاملة من الدرجة الاولى , ووضحت نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك للمعادلة الخاصة بإجمالي الناتج المحلي ان هناك متجها واحد للتكامل المشترك مما يعني وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات الاقتصادية في هذه المعادلة , ودلت معلمة الاستثمار الخاص المحلي من خلال قيمتها المعنوية الموجبة على اهمية الدور الايجابي للاستثمار الخاص المحلي بحيث اوضحت هذه النتيجة وجود علاقة موجبة بين الاستثمار الخاص المحلي وإجمالي الناتج المحلي في الاجل الطويل, كما بينت معلمة الاستثمار الخاص الاجنبي المعنوية والموجبة ان العلاقة بين الناتج المحلي والاستثمار الخاص علاقة موجبة في الاجل الطويل , كما ان هناك مساهمة ايجابية للإيدي العاملة في إجمالي الناتج المحلي , ووضحت كذلك ان الصادرات تساهم في دعم نمو إجمالي الناتج المحلي , وظهرت نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ لمعادلة إجمالي الناتج المحلي ومعادلة إجمالي الناتج المحلي غير النفطي ان تأثير الاستثمار الخاص والصادرات كان تأثيراً ايجابياً على المتغير التابع في الاجل القصير , ونتائج التقدير غير المعنوية لمعلمتي كل من الاستثمار الخاص والاجنبي والعمالة دلت على ضعف مساهمة هذين المتغيرين في إجمالي الناتج المحلي وكذا إجمالي الناتج المحلي غير النفطي في الاجل القصير .

6-دراسة القحطاني (2007م)

تناول الباحث في دراسته اثر مؤشرات الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في كل من المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة لفترة ما بين (1970-2003 م), بإستخدام طريقة المربعات الصغرى اذ انها اظهرت ان معظم معالم المقدرات المدرجة في نموذج المملكة والامارات كانت معنوية احصائياً عند درجة ثقته عالية ما عدا معدل نمو الإنفاق الحكومي في نموذج المملكة لجميع المعادلات بإستخدام مؤشر الانفتاح (op1,op2,op3) بينما في نموذج الامارات اوضح معدل نمو الاستثمار المحلي عدم معنويته احصائياً في المعادلات التي تم استخدامها كمؤشرات للإنفتاح التجاري , وظهرت نتائج التقدير ان مؤشرات الانفتاح التجاري الثلاثة لها دوراً فعالاً في تحقيق النمو الاقتصادي للمملكة العربية السعودية في حين ان النتائج الاحصائية اثبتت ان مؤشر الانفتاح والصادرات وإجمالي التجارة الخارجية في نموذج الامارات ان لها دوراً فعالاً في تحقيق النمو الاقتصادي بينما اظهرت الاشارة السالبة لمؤشر الانفتاح الثالث نسبة الواردات الى إجمالي الناتج المحلي .

7-دراسة الجمود (2004م)

قام الباحث من خلال دراسته التعرف على العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في اطار التنمية الاقتصادية السعودية للفترة ما بين (1973-1999 م) حيث طبق على هذه الدراسة اسلوب التكامل المشترك متعدد المتغيرات ليوهانسون (1988-1992) ويوهانسون ويوسيلوس(1990م) وتطور متجه تصحيح الخطأ للنمو وكذلك استخدام اختبار جرانجر للعلاقة السببية , اذ بينت نتائج اختبارات الاستقرار باستخدام اختبار جذر الوحدة على ان المتغيرات الاقتصادية غير مستقرة في المستوى العام الا انها تكون مستقرة في الفروق الاولى ما عدا عنصر العمل فقد استقر في الفروق الثانية , وان المتغيرات متكاملة تكاملاً مشتركاً وتم التوصل الى وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة مما يعني انها لا يتباعد عن بعضها كثيراً بحيث تظهر سلوكاً متشابهاً , وفي نموذج تصحيح الخطأ المقدر سالب ومعنوي احصائياً ان ابتعاد الناتج المحلي غير النفطي عن التوازن في الاجل الطويل يصحح في كل سنة بنسبة 67% وقيمة الخطأ السالبة تعني التراجع الى القيمة التوازنية , ووضحت نتائج اختبارات التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ التأثير الايجابي المنخفض للاستثمار العام والاستثمار الخاص معا على نمو الناتج المحلي غير النفطي مما يؤكد ان عنصر الاستثمار غير كافي لرفع اداء النمو كما انه وعلى المدى القصير والطويل يوجد تأثير ايجابي للاستثمار العام الا ان تأثيره في

الاجل الطويل اكبر وبمعدل الضعف تقريبا كما ان الاستثمار الخاص له تأثير ايجابي على المدى القصير والطويل الا ان تأثيره في الاجل الطويل اكبر من تأثيره في الاجل القصير وبمعدل الضعف تقريبا , وهناك علاقة سببية بين الاستثمار الخاص والاستثمار العام الا ان تأثير الاستثمار العام على الاستثمار الخاص يعتبر اقوى من تأثير الاستثمار الخاص على الاستثمار العام في الاجلين الطويل والقصير .

8-دراسة القدير(2004م)

هدف الباحث الى دراسة طبيعة العلاقة واتجاه العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية في الاجل الطويل واختبار وجود علاقة قصيرة الاجل وتحديد اتجاه العلاقة السببية بينهما في الاجلين الطويل والقصير, حيث اجرى الباحث اختبار استقرار السلاسل الزمنية واختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ لاختبار العلاقة السببية في الاجلين القصير والطويل. للفترة ما بين (1970-2001م). وبيّن تحليل السلاسل الزمنية انها مستقره عند فروقها الاولى ودل اختبار سكون البواقي على خلو متغيرات الدراسة من جذر الوحدة عند مستوى معنوية 1% وانها متكاملة من الدرجة صفر كما دل اختبار القيم المميزة العظمى واختبار الاثر على وجود معادلة واحدة للتكامل المشترك , وعلية دلت اختبارات التكامل المشترك على وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين التطور المالي بمقاييسه المختلفة والنمو الاقتصادي , وبناء على نتيجة اختبار السببية نستنتج وجود علاقة سببية ثنائية في الاجلين الطويل والقصير فالتغيرات في النمو الاقتصادي تساعد في تفسير التغيرات في التطور المالي , كما تساعد التغيرات في التطور المالي على تفسير التغيرات في النمو الاقتصادي في الاجلين القصير والطويل .

9-دراسة المجران(2008م)

يهدف الباحث من خلال هذه الدراسة تحليل الائتمان الممنوح من قبل البنوك التجارية على الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي للفترة (1970-2005م) مستعين بذلك على نموذج قياسي مكون من دالة الانتاج كوب دوغلاس معدله بإضافة الائتمان المصرفي لها وذلك استناد لما يراه عدد من المفكرين ومنهم شومبيتر من امكانية قياس انتاجية الائتمان المصرفي باعتباره احد عوامل الانتاج . ومن النتائج التي توصلت اليها الدراسة عند تطبيق اختبار ديكي فولر المطور وفيلبس بيرون ان عند الفرق الاول جميع متغيرات الدراسة ساكنه ما يعني انها متكاملة من الدرجة الاولى . وتوصلت الدراسة الى وجود متجه وحيد للتكامل المشترك عند اختبار يوهانسن للتكامل المشترك مما يوضح وجود علاقة طويلة الاجل بين اجمالي الناتج المحلي غير النفطي والمتغيرات المفسره من العاملين في القطاع الخاص وراس المال للقطاع الخاص والائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص مما يعني ان المتغيرات تسلك سلوك متشابهه لاتباعد عن بعضها في الاجل الطويل . وجميع المتغيرات كان لها الاثر الايجابي على الناتج المحلي الاجمالي ما عدا متغير العمل وذلك كما اوضحته معادلة الاجل الطويل بعد اعتماد وجود قاطع ومتجه زمني. وقد يعود سلبية متغير العمل على الناتج المحلي الاجمالي ان نسبه كبيره من العاملين في القطاع الخاص من غير السعوديين مما ينجم عن تحويل جزء كبير من المدخرات الى الخارج .

10-دراسة الزهواني(2004م)

قام الباحث بدراسة الاستثمارات الاجنبية ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية وذلك باستخدام نموذج النمو النيو كلاسيكي للفترة ما بين (1970-2000م) وقد استخدم الباحث اختبارات السكون للمتغيرات واختبار التكامل المشترك وتقدير نموذج تصحيح الخطأ , حيث دلت نتائج اختبارات السكون

للمتغيرات ان جميع متغيرات الدراسة مستقرة سواء في المستوى او بعد أخذ الفروق الاولى أو الثانية , وتبين من اختبار التكامل المشترك انه يوجد علاقة طويلة الاجل بين الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي , وبين تقدير نموذج تصحيح الخطأ أن الاستثمار الاجنبي المباشر يساهم في النمو الاقتصادي في الاجل القصير ولكن بشكل ضعيف ويرجع هذا الى ضعف تدفقات الاستثمارات الاجنبية الى المملكة وعدم الاستفادة منها بالقدر المناسب اضافة الى حداثة تجربة حكومة المملكة العربية السعودية في الاستثمار الاجنبي المباشر .

11-دراسة الباتل (2000م)

هذه الدراسة سعت لتوضيح دور الانفاق الحكومي على مدى نمو وتطور الاقتصاد وبيان دور الحكومه . ولقد استعان الباحث بنموذج تصحيح الخطأ في تحليل السلاسل الزمنية بالفتره (1964-1995) للتعرف على اهمية الانفاق الحكومي وتأثيره المباشر على النمو الاقتصادي في المملكة وذلك من خلال النتائج الذي قدمتها هذه الدراسة و اشارت نتائج هذه الدراسة الى ان دور الحكومه في تزايد وبشكل كبير وبالذات بعد عام 1973 م مما بين لنا مدى اهمية وحيوية دور الحكومه في التطور الاقتصادي والتنميه .

12-دراسة المناع (2005م)

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على اثر الدعم على الحكومي على النمو الاقتصادي للفترة ما بين (1970-2002م) حيث استخدم الباحث الاساليب القياسية المعتمدة على السلاسل الزمنية وذلك بتطبيق اختبارات السكون واختبار التكامل المشترك من خلال لانج وجرانجر ذات الخطوتين وطريقة يوهاتسن . ودلت النتائج على التأثير الايجابي للدعم الحكومي على النمو الاقتصادي المتمثل بالإعانات والقروض , كما اوضحت النتائج اهمية العمل والإنفاق الحكومي في التأثير على الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية .

13-دراسة القريني (2004م)

استند الباحث على بيانات الفتره (1970-2000م) لمعرفة مدى تأثير الانفاق الحكومي على الخدمات العامه على النمو الاقتصادي, حيث استعان الباحث باختبارات تحليل السلاسل الزمنية واختبار التكامل المشترك وبناء نموذج تصحيح الخطأ واختبارات العلاقة السببيه المتعدده ولقد تمكن الدارس الى الوصول الى نتائج متعدده :

1-احتواء جميع المتغيرات على جذر واحد أي انها غير ساكنه في المستوى العام في حين تصبح هذه المتغيرات ساكنه في الفرق الاول وهذا ما اظهرته نتائج اختبار ديكي فولر الموسع

2-أستخدام اختبار التكامل المشترك توصل الى ان الناتج المحلي الاجمالي والمتغيرات المستقله المفسره له في النموذج تربطها علاقه توازنیه طويله الاجل وهي متكامله تكاملاً مشترك .

3- متغير السكان والانفاق على البنيه التحتيه لها اثار ايجابيه على الناتج المحلي الاجمالي بينما ترتبت اثار سلبيه على الناتج المحلي الاجمالي من خلال الإنفاق على التعليم والصحه والامن والدفاع في الاجل الطويل وهذه النتائج اظهرتها معادله التكامل المشترك المقدره باستخدام طريقة انجل وجرانجر .

4- معادلة تصحيح الخطأ المقدره باستخدام طريقة انجل وجرانجر اظهرت الاثر الموجب لتغير الانفاق على البنية التحتية على التغير في اجمالي الناتج المحلي الاجمالي في الاجل القصير وايضا الانفاق على التعليم والصحة فإن تزايد نموه ينتج عنه اثار سالبه على النمو الاقتصادي .

5- نموذج متجه تصحيح الخطأ vecm المستخدم في دراسته اظهر ان الاثار السالبة على النمو الاقتصادي تنتج من التغير في الانفاق على التعليم والصحة والتغير في عدد السكان اما الانفاق على البنية التحتية يسهم في النمو الاقتصادي.

15 دراسة صديق(2004م)

قام الباحث بدراسة العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية وجمهورية السودان للفترة ما بين (1970-2002م), واستخدم الباحث طريقة المربعات الصغرى لدراسة هذه العلاقة وكذلك اختبار استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات كما طيق اختبارات السببية . وقد اظهرت نتائج التحليل الانحداري لدالة النمو الاقتصادي ان معظم معالم المقدرات الدارجة في نموذج المملكة والسودان احصائيا عند درجة ثقة 90% على الاقل ما عدا معدل نمو عنصر العمل في السودان , وبينت نتائج التقدير ان معدل النمو في اجمالي الصادرات السعودية له دور فعال في تحقيق النمو الاقتصادي في حين النتائج الاحصائية اثبتت ان النمو في الصادرات السودانية تأثيره ضعيف وهذا يعود الى طبيعة الصادرات الزراعية قيمتها المضافة قليلة مما يجعل أثرها الاقتصادي بشكل عام محدود , اظهرت جميع نتائج اختبارات جذر الوحدة ان جميع هذه المتغيرات مستقرة عند الفروق الاولى , وبينت وجود تكامل مشترك بين المتغيرات وأن هناك علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات المدرجة في النموذج , واطهرت نتائج اختبارات التكامل ونماذج تصحيح الخطأ التأثير الايجابي للصادرات على الناتج المحلي الاجمالي في الاجل القصير والطويل مما يؤكد صحة فرضية النمو القائم على التصدير , وتوضح نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك في المملكة والسودان وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات المدرجة في النموذج والناتج المحلي الاجمالي مما يعني ان هذه المتغيرات لا تبتعد عن بعضها كثيرا بحيث انها تسلك سلوكا متشابها , وتوصلت نتائج اختبار العلاقة السببية الثنائية المتعددة الى ان تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي اقوى من تأثير النمو الاقتصادي على الصادرات في الاجل القصير والطويل وهذا دليل على اعتماد كل من البلدين على قطاع التجارة.

النموذج القياسي :

تمت الاستعانة بنموذج العضاضي (2006) الذي حاول من خلاله التعرف على اهم محددات النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية حيث انه صاغ النموذج كالتالي :

$$\ln Y = a_0 + a_1 \ln G + a_2 \ln X + a_3 \ln FI + a_4 \ln PI + a_5 T + U_t$$

وصف المتغيرات :

الناتج المحلي الاجمالي (Y):

عبر الباحث عن الناتج المحلي الاجمالي باستخدام رمز Y مشير اليه بالمتغير التابع في الدراسة وهو مجموع قيم السلع النهائية والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة وهو مؤشر هام على النمو الاقتصادي.

الإنفاق الحكومي (G):

بينما عبر الباحث عن الإنفاق الحكومي بـ G وهو اداة السياسة الماليه التي يعتمد عليها في ترسيخ النمو الاقتصادي واستدامة الرفاه الاجتماعي ورفع مستويات المعيشه في الاقتصاد السعودي وكونه ايضا احد مكونات الطلب الكلي وكان لهذا المتغير التأثير الايجابي على الناتج المحلي الاجمالي بحيث تؤدي زيادة الإنفاق الحكومي بـ 1% الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 29% .

الصادرات (X):

تمثل الصادرات الطلب الخارجي على السلع المنتجه محليا وهي ما عبر الباحث عنها بـ X في دراسته ومن الملاحظ ان الصادرات النفطية لها دور اساسي في تحديد نمو الاقتصاد السعودي الا انه قد يكون له اثار سلبية على معدل النمو في الاجل الطويل وذلك لما تتعرض له العائدات النفطية من تذبذب نتيجة لتذبذب في اسعار النفط وعدم تنوع مصادر الدخل وكان لهذا المتغير التأثير الايجابي على الناتج المحلي الاجمالي اذ ان زيادة الصادرات بـ 1% تؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 64% .

الاستثمار الخاص (PI):

اشار الباحث الى الاستثمار الخاص بدراسته بـ PI وهو من الركائز الهامه في النمو الاقتصادي ويعتبر من المكونات الهامه من مكونات الطلب وكان للاستثمار الخاص التأثير الايجابي على الناتج المحلي الاجمالي حيث كلما زاد الاستثمار الخاص بـ 1% زاد الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 19% .

التطور المالي (FI):

التطور المالي وهو ما عبر عنه بـ FI في دراسته وتبرز اهمية التطورات الماليه لما تقوم به من تحفيز للنمو الاقتصادي وذلك عن طريق توفير قنوات ادخاريه وتوجيهها نحو المشروعات الانتاجية وكان لهذا المتغير تأثير ايجابي على الناتج المحلي الاجمالي أي عند زيادة التطور المالي بـ 1% يؤدي الى زياد الناتج المحلي لاجمالي بنسبة 21% وذلك عندما قام الباحث بحذف متغير التقدم التقني حيث كان لهذا المتغير تأثير سلبي على الناتج المحلي الاجمالي والتطور المالي عبر عنه بعرض النقود على الناتج المحلي الاجمالي .

التقدم التقني (T):

عبر الباحث عن التقدم التقني بـ T والذي له دور هام ومؤثر وذلك لتأثيره الايجابي على النمو الاقتصادي بحيث عند زيادة التقدم التقني بـ 1% يزيد الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 2% مما يبين وجود علاقة طردية بين التقدم التقني والناتج المحلي الاجمالي واستعان الباحث ببيانات افتراضية عن التقدم التقني لصعوبة توفر مثل هذه المعلومات مما اثر سلباً على نتائج الدراسة ولذا قام الباحث بحذف هذا المتغير واجراء الاختبارات على النموذج محذوفاً منه متغير التقدم التقني .

نموذج الدراسة :

$$Y=\beta_1+\beta_2G+\beta_3X+\beta_4PI+\beta_5FI+u_i$$

حيث أن :

Y : الناتج المحلي الاجمالي

G :الانفاق الحكومي

X : الصادرات

PI :الاستثمار الخاص

FI :التطور المالي

μ:المتغير العشوائي :

$$Y=\beta_1+\beta_2G+\beta_3X+\beta_4PI+\beta_5FI+u_i$$

Dependent Variable: LOG(Y)
Method: Least Squares
Date: 11/28/10 Time: 14:50
Sample: 1970 2008
Included observations: 39

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.308925	0.244897	9.428160	0.0000
LOG(G)	0.390772	0.047863	8.164345	0.0000
LOG(X)	0.417720	0.026810	15.58085	0.0000
LOG(PI)	0.104959	0.032842	3.195880	0.0030

LOG(FI)	0.017593	0.051094	0.344324	0.7327
R-squared	0.996179	Mean dependent var	12.85893	
Adjusted R-squared	0.995729	S.D. dependent var	0.983849	
S.E. of regression	0.064296	Akaike info criterion	-2.531416	
Sum squared resid	0.140557	Schwarz criterion	-2.318139	
Log likelihood	54.36261	F-statistic	2215.869	
Durbin-Watson stat	1.006106	Prob(F-statistic)	0.000000	

$$Y = 2.31 + 0.391g + 0.4177x + 0.10496pi + 0.01759fi + \mu$$

$$t \quad (9.428160) \quad (8.164345) \quad (15.58085) \quad (3.195880) \quad (0.344324)$$

$$Se \quad (0.244897) \quad (0.047863) \quad (0.026810) \quad (0.032842) \quad (0.051094)$$

$$R^2 = 0.996179$$

$$F = 2215.869$$

$$DW = 1.006106$$

وبناء على البيانات المستعان بها من مؤسسة النقد العربي السعودي ومنجزات الخطة (إصدار 26) 2009 :

أظهرت النتائج القياسية معنوية الإنفاق الحكومي وان تأثيره ايجابي على الناتج المحلي الاجمالي وهي بذلك وافقت النظرية الاقتصادية التي تقول بوجود علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الاجمالي فكلما زاد الإنفاق الحكومي بنسبة 1% زاد الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 40% وهذه النتيجة موافقة لنتيجة دراسة الباتل (2000م).

وكذلك أظهرت النتائج القياسية معنوية الصادرات وان لها تأثير ايجابي على الناتج المحلي الاجمالي فزيادة الصادرات بنسبة 1% تؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 41% وهي بذلك وافقت النظرية الاقتصادية بوجد علاقة طردية بين الصادرات والناتج المحلي الاجمالي وهذه النتيجة أدت موافقة لنتائج دراسة ثريا صديق (2004م).

وبينت النتائج معنوية الاستثمار الخاص وهي بذلك وافقت النظرية الاقتصادية بوجود علاقة طردية ما بين الاستثمار الخاص والناتج المحلي الاجمالي فعدد زيادة الإستثمار الخاص بنسبة 10% يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بـ 1% وهذا التأثير ايجابي للاستثمار الخاص على الناتج المحلي الاجمالي وافق نتائج دراسة ال مسلط (2005م).

بينما اشارت نتائج الدراسة الى عدم معنوية متغير التطور المالي وان العلاقة ما بين التطور المالي والناتج المحلي الاجمالي هي علاقة طردية فكلما زاد التطور المالي بنسبة 1% زاد الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 1% والتأثير الإيجابي للتطور المالي على النمو الاقتصادي توافقت مع ما توصلت اليه دراسة القدير (2002م).

معامل التحديد = 0.99179 وهذا يعني ان 0.99179 من اجمالي التباين الخاص بإجمالي الناتج المحلي الاجمالي تفسر بواسطة نموذج الانحدار والمتبقي (المجهول) 0.00382 ينسب الى البواقي .

F=2215.869 وهذا يعني بأن النموذج جيد وصالح وقد اجتاز الاختبارات الاحصائية وهو حسن التوافق

DW= 1.006106 وهذا يشير الى ان النموذج يعاني من مشكلة ارتباط ذاتي .

التوصيات:

استناداً على النتائج التي توصلت اليها الدراسة نقترح عدداً من التوصيات :

1-في ظروف التطور الاقتصادي والتقني العالمي الراهن ونظراً لاهمية الصادرات ودورها المحوري والمتزايد في عملية النمو الاقتصادي لابد من انشاء بنوك تنمية وتخصيصها لتمويل أنشطة الصادرات.

2- ضرورة الاهتمام بتنوع مصادر الدخل بتشجيع القطاعات الغير نفطية وعدم الاعتماد على الصادرات النفطية لرفع مستوى الرفاه الاقتصادي .

3-زيادة الإنفاق الحكومي وتحفيزه لما لما يقوم به من مساهمه فعاله في عملية النمو الاقتصادي.

4-للإنفاق الحكومي اثر كبير على القطاع الخاص من خلال الفرص التي يقدمها للقطاع الخاص من ادارة وصيانة وتشغيل المرافق العامة .

5-بعض الاستثمارات الحكومية قد يترتب عليها هدر في الموارد الاقتصادية دون احداث نمو اقتصادي لذا من الافضل توفير بيئة مناسبة للقطاع الخاص للحلول محل الدولة في هذه المجالات التي لا تتمتع بكفاءة بها .

6-اتاحة الفرصة للقطاع الخاص للاستثمار في بعض المرافق التي تمتلكها الدولة من النقل الجوي والسكك الحديدية لما يمتلكه القطاع الخاص من خبرة وامكانية لادارتها .

7-ازالة المعوقات تجاه القطاع الخاص من بطء وتعقيدات في الاجراءات توفير المزيد من التسهيلات والتحفيز.

8-القطاع الخاص له دور هام في عجلة التنمية الاقتصادية وهو ما يحفف العبء على ميزانية الدولة ويزيد من القدرة التنافسية للاقتصاد.

9- ان زيادة الاهتمام بالتطور المالي سوف يؤدي الى تحفيز النمو الاقتصادي .

10- اجراء المزيد من الدراسات والابحاث حول محددات النمو الاقتصادي من اهمية كل عامل على الاقتصاد مما يساعد صناع القرار لرسم السياسات الحكومية المناسبة مماينعكس ذلك ايجابيا على اقتصاد المملكة العربية السعودية.

المراجع:

1-العضاضي , أحمد علي سعيد , محددات النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية , رسالة ماجستير , جامعة الملك سعود 2006م.

2-المجران , نوف بنت فراج , اثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية , رسالة ماجستير , جامعة الملك سعود 2008م.

- 3-مقدسي , فتاح والامام , "محددات النمو في الدول النامية والدول العربية" , المعهد العربي للتخطيط , الكويت , 2004م .
- 4القدير , خالد بن حمد , تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية , مجلة جامعة الملك عبدالعزيز , الاقتصاد والادارة , م 18 , ع 1 , ص 3-22, 2004م .
- 5-ال مسلط , عبدالرحيم بن احمد , الاستثمار الخاص واثره على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية , رسالة ماجستير , جامعة الملك سعود 2005م.
- 6-القحطاني , ماجد بن سالم , اثر الانفتاح التجاري على نمو الاقتصادي في كل من المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة , رسالة ماجستير , جامعة الملك سعود 2007م .
- 7-الحمود, غدير بنت سعد , العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في اطار التنمية الاقتصادية السعودية , رسالة ماجستير , جامعة الملك سعود 2004 م .
- 8-المناع , حمد بن عبدالله بن حمد, الدعم الحكومي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية , رسالة ماجستير , جامعة الملك سعود 2005م .
- 9-صديق , ثريا حسن , العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي تجربة المملكة العربية السعودية وجمهورية السودان , رسالة ماجستير , جامعة الملك سعود 2004م .
- 10-الزهراني , بندر بن سالم , الاستثمارات الاجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية , رسالة ماجستير , جامعة الملك سعود 2004م .
- 11-القريني , عبدالله سالم ابا الروس , العلاقة بين الانفاق الحكومي على الخدمات العامه والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية , رسالة ماجستير , جامعة الملك سعود 2004م .
- 12-العمر , حسين , الإنفاق الحكومي عرض النقد والنتاج المحلي الاجمالي , دراسة قياسية في اقتصاد المملكة العربية السعودية , مجلة التعاون , الكويت , العدد 45, ص146-165, 1997م .
- 13-الخطيب , ممدوح عوض , محددات الاقتصادي في القطاع غير النفطي السعودي, 2009م.
- 14-التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي , الخامس والاربعون , 2009م .
- 15-وزارة التخطيط , المملكة العربية السعودية , خطة التنمية الثامنة , (2005-2009م).
- 16- وزارة التخطيط , المملكة العربية السعودية , منجزات خطة التنمية حقائق وارقام, 2009م

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
2.....	1- المقدمة

3	2- مشكلة الدراسة
3	3- اهمية الدراسة
3	4- اهداف الدراسة
4	5- الدراسات السابقة
10	6- النموذج القياسي
11	7- نموذج الدراسة
12	8- نتائج الدراسة
13	9- التوصيات
14	10- المراجع

الخاص	التطور	n2	الصادرات	الانفاق الحكومي	الناتج المحلي الاجمالي	السنة
1204	0.140696	3175	10907	3837	22565	1970
1482	0.131108	3998	17303	4300	30497	1971
1888	0.145362	5561	22761	5098	38259	1972
473	0.139793	7483	33309	7844	53530	1973
5698	0.07653	12223	126223	13593	159718	1974
9570	0.129176	21142	104412	23908	163670	1975

16208	0.14656	33027	135154	38076	225349	1976
18524	0.185306	48357	153209	47921	260959	1977
20758	0.200727	54651	138242	66217	272266	1978
30783	0.179182	67277	213183	81404	375469	1979
37744	0.152585	83403	362885	86981	546604	1980
46334	0.165475	102955	405481	121864	622175	1981
47470	0.221468	116093	271090	137555	524197	1982
51320	0.269304	119897	158444	132834	445210	1983
50181	0.284736	119700	132220	127048	420389	1984
42796	0.326109	122721	99536	120051	376318	1985
38584	0.394195	126939	74678	111633	322020	1986
37505	0.402017	129020	86880	113040	320931	1987
37280	0.405855	134143	91288	102240	330519	1988
38573	0.382042	136414	106294	119958	357065	1989
36526	0.323655	141545	166339	127824	437334	1990
50774	0.335656	165093	178636	169128	491853	1991
64666	0.336553	171796	188325	152692	510459	1992
70795	0.342277	169395	158770	130976	494907	1993
60879	0.351973	177062	159590	122552	503055	1994
63381	0.348064	185694	187403	125923	533504	1995
81398	0.345339	204009	227428	144783	590748	1996
83846	0.353372	218349	227443	161795	617902	1997
89056	0.409237	223708	145388	155192	546648	1998
92091	0.400945	242006	190084	154095	603589	1999
92953	0.362739	256332	290553	183804	706657	2000
94347	0.394991	271080	254898	188695	686296	2001
97459	0.43895	310367	271741	184517	707067	2002
103676	0.418076	336404	349664	198148	804648	2003
109040	0.434585	407976	472491	221798	938771	2004
118461	0.379535	448805	677144	262650	1182514	2005
129943	0.403396	538769	791339	311082	1335581	2006
146405	0.462102	666616	874403	322086	1442572	2007
171928	0.444039	793118	1175482	345098	1786143	2008